

## أخبار قصيرة

النيجر تنتقد تدخلات  
ماكرون في الشأن  
النيجري

انتقدت حكومة النيجر تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووصفتها بأنها تدخل فح في شؤون البلاد، فيما أعلن ماكرون أنه يتواصل يوميا مع الرئيس المعتقل محمد بازوم وأنه يدعمه بشكل كامل. وكان ماكرون قد صرح -الانثنين الماضي- بأن سفير فرنسا في نيجر لن يغادر منصبه بسبب الانقلاب، وأكد على تضامن باريس مع الرئيس المحبوس. وقالت "الحكومة" إن ماكرون يتدخل بشكل وقح في الشأن الداخلي للنيجر ويحاول إبقاء علاقة التبعية والهيمنة بأي ثمن، كما وجهت الإتهام لماكرون باستغلاله دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومحاولة إجبارها على إرساء المشروع الاستعماري.

بايدن يتجاهل الأزمة  
الإنسانية في أفغانستان

قال صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير لها أن جو بايدن رئيس الولايات المتحدة يقاوم المطالب بالتفاعل أكثر مع طالبان وأن الاعتراف الرسمي ورفع العقوبات ليس في جدول أعماله. وفحصت هذه الصحيفة في تقريرها وضع أفغانستان وموقف أمريكا تجاه طالبان. وكتبت أن مسؤولي البيت الأبيض رفضوا احتمال الاعتراف الرسمي ورفع العقوبات وتحرير الممتلكات المجددة لأفغانستان. وبالنظر إلى الفقر المسيطر في أفغانستان، طلب بعض الخبراء والمجموعات الإنسانية من جو بايدن أن يخفف موقفه من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة إلى طالبان للحد من الفقر والجوع.

بولندا تهدد بعزل  
بيلاروسيا عن أوروبا

أعلنت بولندا أنها ستعاون مع دول البلطيق لقطع كل الروابط بين بيلاروسيا وأوروبا مهددة بعزلها، إذا حدثت "استفزازات أو حوادث خطيرة" على الحدود وقال وزير الداخلية البولندي ماريوس كامينسكي: إنه "إذا تعرضت حدودنا لأي تحديات أو حوادث خطيرة، فإننا سنقوم بالتنسيق مع شركائنا في دول البلطيق لإغلاق جميع النقاط التي تصل بيلاروسيا بدول الاتحاد الأوروبي، لعزلها تماما" وأضاف كامينسكي أنه يشير إلى النقاط التي مازالت تعمل، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والركاب والبضائع، وفق ما نشرته شبكة روسيا اليوم نقلا عن صحيفة "wpeost" وسابقا، طالب وزراء داخلية بولندا وليتوانيا وإستونيا ولاتفيا، الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، بإخراج قوات شركة فاجنر العسكرية الخاصة من الأراضي البيلاروسية.

في أي عملية عسكرية وأنهما تؤيدان حل سلمي للأزمة. أما مالي وبوركينا فاسو اللتان شهدتا أيضا انقلابات عسكرية في السنوات الأخيرة مشابهة للإنقلاب الذي حصل في النيجر، فقد مضتا أبعد من ذلك وأعلنتا دعمهما للإنقلاب وتضامنهما مع النيجر في حال تعرضت لأي هجوم. وفي بيان مشترك، أعلنت هذه الدول عن تشكيل تحالف استراتيجي مع النيجر لمواجهة التهديدات المشتركة، وأكدت أن أي اعتداء على سيادة وأمن النيجر سيعتبر اعتداء على سيادة وأمن كل منها، ولم تكتفيا بذلك فقامتا بنشر طائرات حربية في النيجر تنفيذا لتعهداتهما بالوقوف إلى جانب نيجال، كما أجرى وزير خارجية بوركينا فاسو ومالي محادثات مع زعيم الانقلاب في النيجر الجنرال تشياني في نياي. وأكدت الدولتان في بيان مشترك على دعمهما للشعب النيجري والحكومة الانتقالية. وأعلنتا عن تعاونهما الأمني مع النيجر لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة وحماية الحدود المشتركة. وحذرتا من أن أي تدخل عسكري خارجي في النيجر سيكون عدوانا على سيادتها ووحدتها، وسيؤثر سلبا على استقرار غرب إفريقيا.

## بواد تشكيل حلف جديد

ومع هذا الانقسام الحاصل في إفريقيا بين الدول التي تسعى لتنفيذ الأجندة والسياسات الغربية الفرنسية في المنطقة -عبر منظمة أيكواس الاقتصادية- متمثلة بكل من نيجيريا وساحل العاج والسنغال، وبين الدول التي شهدت انقلابات عسكرية تحمل نزعة معادية للغرب كبوركينا فاسو ومالي والنيجر، يبدو أننا نشهد تشكيل حلف عسكري جديد مناوئ للسياسات الغربية في إفريقيا، ويرمي إلى تحقيق مصالحه الخاصة دون الخضوع للضغوط الدولية. ولا يمكن الإدعاء بأن هذه الانقلابات أو الحلف الجديد، يتشكل بتدبير من دول خارجية، أو أن هؤلاء الانقلابيين ينفذون سياسات خارجية معينة، فعلى الرغم من حضور قوات فاغنر الروسية في مالي بعد انسحاب القوات الفرنسية، أو رفع الأعلام الروسية والتركية في المظاهرات المؤيدة للانقلاب في النيجر، إلا أن هذه المؤشرات وغيرها لا تشير سوى إلى أن القوى الانقلابية الجديدة تسعى للاستفادة من تغير موازين القوى في العالم والاستعانة بالشركاء الجدد الذين بدأوا بتوجيه اهتمامهم نحو إفريقيا كروسيا والصين وتركيا وغيرها.

التحالف العسكري الجديد بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر قد يكون عاملا محفزاً للقوى المعادية للغرب في إفريقيا، خصوصاً إذا نجح في ردع منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ومن خلفها فرنسا والغرب عن القيام بأي عمل عسكري ضد النيجر -على محاولة تنفيذ انقلابات مشابهة في دول أخرى، تستهدف المصالح الفرنسية والغربية.



## بينما تتساقط أحجار الدومينو الفرنسية الواحدة تلو الأخرى

هل نحن أمام تشكل حلف عسكري مناوئ  
للسياسات الغربية في افريقيا؟الوقاف/ خاص  
جمال رحاليمكننا القول  
أن هناك نزعة  
معادية للغرب  
وتحديداً لفرنسا  
لدى العديد من  
الدول الإفريقية

ذلك البرلمان والمحكمة الدستورية. وبالطبع سارعت فرنسا والغرب "بداية" إلى التنديد بهذا الانقلاب الذي قد يسقط حجراً آخر من أحجارها في إفريقيا. إلا أنه لا يمكننا التسرع حالياً في إصدار الحكم على هذا الانقلاب وأهدافه وتوجهاته، لاسيما أن مواقف الدول الغربية منه، وتحديداً فرنسا، متباينة عن مواقفها من الانقلابات الأخرى. على أي حال وبشكل عام، يمكننا القول أن هناك نزعة معادية للغرب وتحديداً لفرنسا لدى العديد من الدول الإفريقية، وذلك نظراً للممارسات الاستعمارية التاريخية والمعاصرة تجاه هذه الدول.

## انقسام أفريقي

وفي ظل الأزمة السياسية التي تشهدها النيجر بعد الانقلاب العسكري، تباينت مواقف الدول الإفريقية من هذا الحدث، فبينما أدانت منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس) الانقلاب -تحت ضغط فرنسي ينفذ أجندته كل من نيجيريا وساحل العاج والسنغال-، وفرضت عقوبات على المجلس العسكري الحاكم وهددت بالتدخل العسكري لإعادة الشرعية، فإن بعض الدول رفضت بشكل قاطع أي تدخل عسكري في النيجر مثل غينيا وتشاد حيث أعلنتا عدم مشاركتهما

مثرة للجدل في أكتوبر ٢٠٢٠، رغم اعتراضات المعارضة. ومؤخراً، شهدت النيجر انقلاباً عسكرياً، حيث قام عدد من ضباط الجيش النيجري بخلع الرئيس محمد بازوم في يوليو/تموز ٢٠٢٣، بعد احتجاجات شعبية على فشله في حل الأزمة الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد. حيث كان بازوم قد فاز بانتخابات في فبراير ٢٠٢٠، رغم ادعاءات المعارضة بوجود تزوير. وكان بازوم يحظى بدعم فرنسا بشكل كبير نظراً لما لجهوده المبذولة في محاربة الجماعات المسلحة التي تهدد استقرار منطقة الساحل على حد وصفهم، لكن الانقلابيين اتهموا بازوم بالخضوع للتأثير الفرنسي والغربي والإضرار بسيادة وكرامة النيجر. وأعلنوا عزمهم على تشكيل حكومة ائتلافية تضم ممثلين عن جميع التيارات.

وأخر الانقلابات الإفريقية هو انقلاب الغابون، والذي حدث في ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠٢٣، حيث قامت مجموعة من ضباط الجيش في الغابون بانقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس على بونغو أونديمبا، الذي فاز بفترة رئاسية جديدة في انتخابات مثيرة للجدل. وأعلن الضباط على التلفزيون الوطني أنهم ألغوا نتائج الانتخابات وألغوا الحدود وحلوا جميع مؤسسات الجمهورية، بما في

على تشكيل حكومة جديدة دون مشاركتهم. هذه الانقلابات أثارت غضب فرنسا، التي تقود قوة عسكرية تضم ٥ آلاف جندي تحت ذريعة محاربة الجماعات المتطرفة في مالي والدول المجاورة. فأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في يونيو ٢٠٢١ عزمه إنهاء عملية برخان، التي بدأت في ٢٠١٣، وإعادة هيكلة التعاون الأمني مع دول الساحل. وفي بوركينا فاسو، أقدم عدة قادة من الجيش بعزل الرئيس روش مارك كابور في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، بعد احتجاجات شعبية على تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في ظل هجمات مستمرة من جماعات مسلحة. وكان كابور مدعوم من قبل فرنسا والولايات المتحدة لجهوده في تعزيز نفوذها في المنطقة، و اتهم الانقلابيون كابور بالخضوع للضغوط الخارجية والتخلي عن مصالح بوركينا فاسو. وأعلنوا عزمهم على تشكيل حكومة وطنية تضم ممثلين عن جميع القوى السياسية والاجتماعية.

وغينيا أيضاً لم تكن بمنأى عما يحصل، فقد قام عسكريون بالإنقلاب على الرئيس ألفا كوندي في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، بعد احتجاجات شعبية على تغييره للدستور للسماح له بالترشح لولاية ثالثة. وكان كوندي قد فاز بانتخابات

شهدت غرب أفريقيا سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أطاحت بحكومات العديد من الدول كمالى وبوركينا فاسو وغينيا والنيجر، وهذه الانقلابات أثارت انتقادات عدة دول غربية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، اللتان تعتبران نفسيهما شركاء استراتيجيين لهذه الدول. لكن الانقلابيين وأنصارهم يرون أن لفرنسا والغرب دوراً سلبيّاً في تأزيم الأوضاع في غرب أفريقيا، متهمين إياهم بالتدخل في شؤونهم الداخلية والإبقاء على نظام اقتصادي وسياسي يخدم مصالحهم على حساب مصالح الشعوب الإفريقية. كما يشعرون بالإحباط من عدم تحقيق التنمية والديمقراطية التي كانوا يأملونها من هذه الأنظمة التابعة للغرب.

## تساقط أحجار الدومينو

في مالي، قام جنود بالإطاحة بالرئيس إبراهيم بوكري كيتا في أغسطس/ آب ٢٠٢٠، بعد احتجاجات شعبية على فساد حكومته وفشله في مواجهة التمرد المسلح في شمال البلاد. وأعادوا ذلك في مايو ٢٠٢١، عندما اعتقلوا رئيس الانتقال باه نداو ورئيس الوزراء مختار وان، احتجاجاً

رغم ادعائهم الإنسانية

## فضيحة الدور الأوروبي بـ«محصرة» المهاجرين في البحر المتوسط



غير القانونية" التي تفرضها إيطاليا على سفن الإنقاذ المدنية. وكانت السلطات الإيطالية قد احتجزت ثلاث سفن لإنقاذ المهاجرين تديرها

دول الاتحاد  
الأوروبي،  
وبالأخص  
إيطاليا، يعرقلون  
عمليات إنقاذ  
المهاجرين  
العالقين في  
البحر الأبيض  
المتوسط

أصدرت ٥٦ منظمة إنسانية تعمل في مجال شؤون اللاجئين بياناً مشتركاً يوم الاثنين، معربة فيه عن قلقها البالغ إزاء ما وصفته بـ "عرقلة" دول الاتحاد الأوروبي، وبالأخص إيطاليا، لعمليات إنقاذ المهاجرين العالقين في عرض البحر الأبيض المتوسط. وحذرت المنظمات في بيانها من أن استمرار عرقلة المساعدات الإنسانية في البحر سيؤدي على الأرجح إلى "انخفاض كبير" في عدد سفن الإنقاذ المدنية بحلول نهاية العام ٢٠٢٢. كما دعت الاتحاد الأوروبي إلى التحرك العاجل لوقف ما وصفته بـ "العرقلة

منظمات أوروبية غير حكومية، وذلك بموجب قواعد الهجرة الجديدة التي فرضتها الحكومة الإيطالية اليمينية مؤخراً. وقالت منظمة "إس أو إس هيومانيتي إنترناشونال" في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني إن السلطات الإيطالية احتجزت ثلاث سفن تابعة لمنظمات إنسانية خلال الأيام القليلة الماضية. وتضم هذه السفن: سفينة "سي أي ٤" التابعة لمنظمة "سي ووتش" في ميناء ساليرنو، حيث فرضت عليها غرامة مالية ومنعتها من مغادرة الميناء لمدة ٢٠ يوماً. كما احتجزت سفينة